الرقابة على دستورية القوانين في الهند

دراسة مقارنة مع مصر والولايات المتحدة الأمريكية

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام

مقدمة من

الباحثة / وجنات وهبه وردخان

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور / يحيى عبد العزيز الجمل	مشرفاً ورئيساً
أستاذ القانون العام – كلية الحقوق جامعة القاهرة	
الأستاذ الدكتور / رأفت إبراهيم فودة	عضواً
أستاذ ورئيس قسم القانون العام	
المستشار الدكتور / عبد الفتاح أبو الليل	عضواً
نائب رئيس مجلس الدولة	

٢٠١٥

مقدمـــة

من المبادئ الدستورية المسلم بها مبدأ سمو الدستور بمعنى علـــو قواعده وسموها على سائر القواعد القانونية الأخرى، ويرجع ذلك إلـــى أن الدستور هو الذى ينشئ السلطات العامة فى الدولة ويحدد اختصاصاتها لذا يقع على عاتق تلك السلطات واجب الالتزام بنصوص الدستور وأحكامه فيما يصدر عنها من أعمال وإلا أصبحت تلك الأعمال غير مشروعة لذلك ظهرت الرقابة على دستورية القوانين واللوائح(١).

وقررت المحكمة الدستورية العليا أنه إذا كان خضوع الدولة بجميع سلطاتها لمبدأ سيادة الدستور أصلا مقررا وحكما لازما لكل نظام ديمقراطى سليم فانه يكون لازما على كل سلطة عامة أيا كـــان شـــأنها وأيـــا كانـــت وظيفتها وطبيعة الاختصاصات المسندة إليها النزول عند قواعـــد الدســـتور ومبادئه والتزام حدوده وقيوده فان هى خالفتها أو تجاوزتها شاب عملهـــا عيب مخالفة الدستور(٢).

فحماية أحكام الدستور وضـــمان احترامهـــا مـــن خـــلال الرقابـــة الدستورية تفوق فى أهميتها إعداد الدستور وإقراره اذ بغير هذه الرقابـــة يفقد الدستور كل أهمية فى حماية حقوق الأفراد وحرياتهم والمحافظة على الحدود الدستورية لسلطات الدولة وضمان سيادة القانون وكفالـــة العدالـــة والمساواة فى المجتمع الديمقراطى(٣).

---

(١) د. إبراهيم درويش ود. محمد إبراهيم درويش – القانون الدستورى – دار النهضة العربية – الطبعة الأولى – ٢٠٠٧ ص ١٥١.

(٢) انظر حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقـــم ٣٧ لســـنة ٩ ق.د. جلســـة ١٩/٥/ ١٩٩٠ – مجموعة أحكام المحكمة الدستورية –ج٤–ص٢٥٦.

(٣) د. ثروت عبد العال أحمد – أثر تعديل المادة ٧٦ من الدستور على نظـــام الرقابـــة السابقة على دستورية القوانين – دراسة مقارنة– دار النهضة العربية ٢٠٠٥– ص٧.

الفهـــــرس

الموضـــــوع	الصفحة
مقدمـــــة.....	١
فصل تمهيدى	
الرقابة السياسية والقضائية على دستورية القوانين	١٣
المبحث الأول: الرقابة السياسة على دستورية القوانين.....	٢٠
تعريف ومفهوم السياسة.....	٢٠
المبحث الثانى : الرقابة القضائية على دستورية القوانين.....	٢٧
مفهوم الرقابة القضائية.....	٣٠
القسم الأول	
تنظيم الاختصاص القضائى ببحث دستورية القوانين	٣٥
الباب الأول	
المبادئ الحاكمة لتنظيم الاختصاص القضائى بتقرير دستورية القوانين	٣٧
الفصل الأول: مبدأ تركيز السلطة.....	٤١
الفصل الثانى: مبدأ الفصل بين السلطات.....	٤٦
الباب الثانى	
تنظيم الاختصاص القضائى بتقرير دستورية القوانين	
فى الهند مقارنة مع مصر والولايات المتحدة	٧٥
الفصل الأول: تنظيم الاختصاص القضائى بتقرير دستورية القوانين فى مصر..	٧٧
المبحث الأول: تشكيل المحكمة الدستورية العليا.....	٧٨
المبحث الثانى: اختصاص المحكمة الدستورية العليا فى مصر.....	٨٦

الموضـــوع	الصفحة
المبحث الثالث: الأساليب الإجرائية للرقابة على دستورية التشريعات أمام المحكمة الدستورية العليا.....	٨٨
المطلب الأول: الرقابة عن طريق الدعوى الأصلية.....	٨٨
المطلب الثانى: الرقابة بطريق الدفع الفرعى.....	٩٥
الفصل الثانى: تنظيم الاختصاص القضائى بتقرير دستورية القوانين فى الولايات المتحدة.....	٩٨
المبحث الأول: تشكيل المحكمة العليا الأمريكية.....	٩٨
المبحث الثانى: اختصاصات المحكمة العليا الأمريكية.....	٩٩
المبحث الثالث: الأساليب الإجرائية للرقابة على دستورية التشريعات أمام المحكمة العليا الأمريكية.....	١٠٠
المطلب الأول: أسلوب الدفع الفرعى بعدم دستورية القانون.....	١٠٠
المطلب الثانى: أسلوب أوامر المنع أو الأوامر القضائية.....	١٠٣
المطلب الثالث: أسلوب الأحكام التقريرية.....	١٠٦
الفصل الثالث: تنظيم الاختصاص القضائى بتقرير دستورية القوانين فى الهند.	١٠٩
المبحث الأول: تشكيل المحكمة العليا الهندية.....	١١٥
المبحث الثانى: اختصاصات المحكمة العليا الهندية.....	١١٨
المبحث الثالث: الأساليب الاجرائية أمام المحكمة العليا فى الهند.....	١٢١
القسم الثانى	
حجية الأحكام الدستورية وتقرير الرقابة القضائية	١٢٤
الباب الأول: الحجية المطلقة والنسبية للحكم الصادر بعدم الدستورية.....	١٢٤

الموضـــوع	الصفحة
الفصل الأول: الحجية المطلقة والحجية النسبية لحكم المحكمة الدستورية العليا في مصر	١٢٤
الفصل الثانى: الحجية المطلقة والنسبية لحكم المحكمة العليا فى الولايات المتحدة الامريكية	١٣٨
الفصل الثالث: الحجية المطلقة والنسبية لحكم المحكمة العليا فى الهند	١٤٠
الباب الثاني: تقدير الرقابة القضائية على دستورية القوانين	١٤٢
الفصل الأول: مجال الرقابة القضائية فى مصر	١٤٦
المبحث الأول: دور القضاء الدستورى فى الإصلاح الاقتصادى	١٤٩
المبحث الثانى: دور القضاء الدستورى فى الإصلاح الاجتماعى	١٥٤
الفصل الثانى: مجال الرقابة القضائية فى الولايات المتحدة الامريكية	١٥٦
المبحث الأول: المحكمة العليا والرقابة على دستورية القوانين الاتحادية	١٥٦
المبحث الثانى: المحكمة العليا والرقابة على دستورية قوانين الولايات	١٥٧
المبحث الثالث: المحكمة العليا والرقابة على دستورية اللوائح والقرارات الإدارية	١٥٩
الفصل الثالث: الرقابة القضائية فى دولة الهند	١٦١
المبحث الأول: مجال الرقابة القضائية فى الهند	١٦١
المطلب الأول: دور المحكمة العليا فى حماية الدستور	١٦٥
المطلب الثانى: دراسة وتحليل دور المحكمة العليا فى ظل الدستور	١٧٦
المطلب الثالث: مكانة الرقابة القضائية فى الهند	١٨١
المبحث الثانى: تعريف الفاعلية القضائية	١٨٤
المطلب الأول: دور المحكمة العليا فى فهم وممارسة الفاعلية القضائية	١٩٣

الموضـــــوع	الصفحة
المطلب الثانى: نشأة وتطور التقاضى من أجل الصالح العام.....	١٩٨
المطلب الثالث: علامات فارقة على طريق التقاضى من أجل الصالح العام.....	٢١١
المبحث الثالث: الاعتراضات الموجهة إلى الفاعلية القضائية.....	٢٢٢
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن التقاضى من أجل العمل المجتمعى..	٢٢٧
المطلب الثانى: التقاضى من أجل العمل المجتمعى من الكفاءة القضائية إلى الابداعية القضائية.....	٢٣٠
المطلب الثالث: عناصر الإبداع الرئيسية فى التقاضى من أجل العمل المجتمعى.....	٢٤١
الخاتمة.....	٢٤٧
النتائج.....	٢٤٨
التوصيات.....	٢٥٢
المراجع العربية.....	٢٥٥
المراجع الأجنبية.....	٢٧٠
الفهرس.....	٢٨٢

المستخلص

تناول هذا البحث دراسة للرقابة على دستورية القوانين فى الهند والمقارنة مع كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية – لما لها من اسلوب متميز ومتطور انفردت به الهند فى رقابتها على دستورية القوانين.

ثم تناول البحث دراسة شاملة عن دور المحكمة العليا الهندية فى حماية الحقوق الاساسية للمواطن الهندى وضمان وصول العدالة الى جميع فئات المجتمع من غير القادرين على الوصول الى المحكمة العليا بسبب الجهل او الفقر .

كما اشتمل البحث على القاء الضوء على الدستور الهندى والذى تعد الرقابة القضائية جزءا لا يتجزء منه اذ هى بمثابة البنية الاساسية لهذا الدستور.

كما اختص الدستور المحكمة العليا بسلطات واسعة تتيح لها بسط رقابتها ليس فقط على دستورية القوانين بل على كل ما يتعلق بالحقوق الاساسية للمواطنين وحمايتها من اى اجراءات تعسفية .

بالاضافة الى دراسة وافية لمفهوم الفاعلية القضائية بمصطلحه الجديد الذى سمى بالتقاضى من اجل الصالح العام الذى احدث ثورة اجتماعية – حيث وسعت المحكمة العليا من خلال هذا النوع من التقاضى من مجال الحقوق الاساسية عن طريق الانسلاخ من اجراءات التقاضى التقليدية .